

# خواطر وآراء

## حول حقوق الإنسان

تطالعنا وسائل الإعلام من حين لآخر بشعارات هامة بعضها مستحدثة، وتتعلق بموضوعات حساسة مثل ما رفع بكثرة في الآونة الأخيرة حول حقوق الإنسان.

لقد رفع هذا المبدأ من طرف العديد من الجهات وفي مناسبات ولأهداف مختلفة حقا.

لذا يبقى المتتبع لهذه التصريحات أو تلك حيرانا، خاصة لما تصدر عن تحوم حوله شبهات أو شكوك في صدق نواياه، أو ممن كان في وقت غير بعيد يدوس تلك الحقوق ويستهتر بها، وكأنما لم تبعث هذه الحقوق إلا بعد أن فرغ هو من أعماله ومهامه القدرة فيما كان يسمى بمستعمراته.

ولعل من الأمثلة الملموسة ما عاشته وعانت منه الجزائر.

فبعد أن استولت عليها فرنسا الإستعمارية بالقوة استباححت كل

خيراتها، وحاولت إذلال شعبها مستعملة كل الوسائل، فقمعت

كل محاولات تحررها من خلال الثورات المتعددة التي قامت بها.

وفي كل مرة تسلط على المواطنين أصناف الظلم والقهر والسلب

للأراضي والأموال.

وفي الثورة الكبرى لأول نوفمبر 1954 سلطت السلطات

الإستعمارية كل الوسائل الجهنمية على الشعب الأعزل، فشردت

وهجرت وحشدت وقتلت شر قتلة أبرياء، نساء ورجالا، في القرى

والمداشر وكافة النواحي من القطر. فلم تسلم حتى الحوامل من

رهانات الأوباش لما وقع رهانهم على جنس الجنين ليفتحوا البطون

بوحشية. أضف إلى كل ذلك ما عمد إليه العدو من استعمال  
النابالم لخرق المواطنين، و هو المحرم دوليا، إلى غير ذلك من أصناف  
القهر و الإضطهاد.

و كل ذلك مسلط من طرف فرنسا الإستعمارية التي تدعي أنها  
مهد الحرية و حقوق الإنسان.

فأين كانت حقوق الإنسان آنذاك أم إنها بضاعة جديدة تسوق  
للدول وبخاصة الحديثة العهد بالحرية والاستقلال، بغية الضغط  
عليها والتشهير بها إن هي لم تستطع أن تحقق ما تمليه مثل هذه  
المواثيق في مجال حقوق الإنسان مثلا.

إن الجميع على علم بأوضاع الدول الحديثة العهد بالحرية  
والإستقلال وبخاصة في جنوب الصحراء، ونزعاتها العرقية العريقة  
والمتأصلة فيها منذ القدم.

فكيف تطلب منها سلوكيات لم تصل إليها تلك الدول التي تتغنى  
بهذه الشعارات إلا بعد حقب من الزمن، وبعد حروب طاحنة فيها  
أتت على الكثير من أبنائها قبل أن تبلغ المستوى الذي تدعيه  
اليوم.

لقد أصبح هذا الشعار يرفع هنا وهناك كسلاح في وجه الدول  
الحديثة من طرف من هو أدري بأوضاعها الحرجة، خاصة وأنه ممن  
كان له الضلع الأكبر في تردي تلك الأوضاع، وممن لا يزال يعمل  
بخططه الجهنمية على إبقائها في المستنقعات التي تتخبط فيها، تبعا  
لما تركته فيها من الحالات الحرجة المعقدة بغية مواصلة استغلالها  
واستنزاف خيراتها.

و لقد اعتمدت هذه القوى المستغلة على قدراتها المتعددة، كما  
وجدت في عناصر محلية متخاذلة دعما ساعدها على بلوغ مآربها  
و أغراضها الدنيئة مع الأسف، لتوسيع الهوة بين الإخوة الأشقاء  
و الفرقاء المتخاصمين، و ليقوى الصراع، فتكثر التعديات و عدد

الضحايا. لقد أصبح هكذا التستر بدعوى حقوق الإنسان و حمايتها ذريعة مثلى و أحسن غطاء لأي تدخل مخطط له من طرف هذه القوات الأجنبية في الشؤون الداخلية لهذه الدولة أو تلك. و إن المتتبع لتطور الأحداث ليلاحظ مدى شره الدول المستعمرة قديما و محاولة الرجوع إلى الساحة التي غادرتها تحت غطاء أو آخر، و على رأسها دعوى الدفاع عن حقوق الإنسان التي حسب زعمها تنتهك أو لا تحترم.

هذا ولقد تفرعت هذه الحقوق للإنسان إلى حقوق المرأة وحقوق الطفل وغيرها، كلو ما يرمي إليه من مقاصد، سواء في مجال الرأي أو المعتقد، أو الإجتماع أو تكوين الأحزاب ومختلف الجمعيات، وتبقى حرية الإنسان على رأس كل تلك الحقوق.

لقد اتخذت الأمم المتحدة من هذا الشعار رمزا من رموزها ترفعه حسب ما شاءت لها ظروفها وتقلباتها السياسية.

لكن أين رعايتها والدفاع عن هذه الحقوق في العديد من القضايا المستعصية إلى اليوم مثل قضية فلسطين وغيرها في بقاع العالم والمغلوبة على أمرها، أمام مرأى ومسمع من الدول التي تدعي وتتجح بحقوق الإنسان، بل ومنها حتى تلك التي تعمل جاهدة لإبقاء نيران الفتنة مشتعلة لتسوق أسلحتها ومختلف عتادها فتغطي بذلك عجزها في إدارة اقتصادياتها في بلدانها على الوجه الأمثل.

ومن المظاهر العجيبة حقا ما نشاهده من التقاتل بين الإخوة الأعداء بأسلحة مختلفة، والبعض منها متطورة، يستعملها من لا يزال يعاني من الضعف ونقص في التغذية الظاهر عليه جسديا، في حين كان أحرى به أن يوجه موارده لاقتناء المواد الغذائية الضرورية التي تنقصه، واللباس لستر جسمه، عوض تخصيصها لشراء كل تلك الأسلحة الفتاكة لإبادة إخوته والمشاركة في خراب بلده.

ومن جهة أخرى نشاهد ونعيش استغلالا لهذا الشعار من طرف جهات متعددة بغية البروز أمام أخرى. فهناك جمعيات لحقوق

الإنسان وأخرى للدفاع عن حقوق الإنسان، وهذا بغض النظر عن المدافعين عن حقوق طائفة هامة مثل النساء أو الأطفال أو غيرها من الشرائح الأخرى التي تعددت وتنوعت مع حرية التكتل تحت غطاء حرية الرأي وتكوين الجمعيات.

إن الدستور الجزائري حاول حقا ضمان كل هذه الحقوق، وفسح المجال أمام كل الراغبين في الدفاع عنها، والعمل على ترقيتها لمن آنس من نفسه استعدادا وتضحية للنضال دون هذا الجانب أو ذلك. فلا بأس إذن أن يكون التنافس الشريف والعمل النزيه لترقية الجانب الذي قد يتولاه أي مناضل دون اتخاذ ذلك مطية غير معلنة لبلوغ أغراض دنيئة أو تحطيم ما بناه الأوائل المخلصون.

إن المشكل الحقيقي يكمن في مدى وعي المواطنين لحقوقهم، والطريقة المثلى للحفاظ عليها أو الدفاع عنها. فمعرفة حق المعرفة من الشروط الأساسية ثم إن المستوى التكويني والوعي السياسي له

دور فعال في الممارسة الإيجابية، وإلا يكن الخلط والعمل العشوائي سيد المواقف.

وإلى جانب كل الشروط اللازمة والضرورية لا بد من توفر الأجواء المستقرة أمنياً، فلا سبيل للحديث عن حقوق الإنسان أو احترامها في ظل التطاحن والحروب مثل ما تعيشه بعض البلدان أخيراً. فالأوضاع في مثل هذه الحالات يستحيل الحديث معها عن أي حق ما دام الحق الأساسي غير متوفر وهو الحق في الحياة في ظل الكرامة والعيش الهنيء.

هذا وإن ما تعيش منطقة الشرق الأوسط مثلاً من قصف متعدد الأطراف تحت أغطية مختلفة متضاربة يستحيل معها التحدث عن حقوق الإنسان بله احترامها. فهناك عصابات تريد فرض سلطتها بالقهر والإرهاب، ومن جهة أخرى سلطة تحاول المحافظة على وجودها و لو باستعمال القوة لفرض ذلك، و الكل يدوس مع الأسف على أبسط حقوق الإنسان.

والغريب أن الدول الأجنبية التي تشارك مع هذه الجهة أو تلك تطالب باحترام حقوق الإنسان في البلدان التي تستهدفها بتدخلاتها العسكرية، بحيث لا إمكانية هكذا أبدا لاحترام أي حق من حقوق الإنسان، وهذا هو المنطق المعكوس تماما.

و لعله من العجيب في الآونة الأخيرة أن نرى الدول الإفريقية تعقد جلسات للتحديث عن حقوق الإنسان، والحال أنها في العديد منها تعيش عدم استقرار و تطاحن بين أبناءها مع الأسف، مما يستحيل معه التحديث عن حقوق الإنسان أصلا، خاصة و أنها مهددة في أمنها، و تفكر في إعداد أو جلب قوات للتدخل قصد الإعانة على استرجاع الأمن و استتبابه، فأضحت سوقا رائجة لسلاح الدول المخططة لعدم استقرارها، عوض استغلال أموالها و قدراتها للنهوض بأبناءها من الفقر و المجاعة و الجهل و البطالة. هذا و من مرامي هؤلاء المؤججين للفتنة بين الأشقاء العمل، مع الأسف، لأن تكون هذه الدول

المنهكة مجالا فسيحا لاستثماراتها في نطاق إعادة بنائها بعد نهاية  
المأساة.

و من المفارقات المؤسفة أن نتابع ما يدبر لهذه الدول و يكال  
لبعض مسؤوليها من محاكمات على مستوى محكمة العدل الدولية،  
و كأنها ما انتصبت إلا لمتابعة مسؤولي مثل هذه الدول عما اقترفوه  
من تجاوزات إبان حكمهم و عدم احترام حقوق الإنسان  
خاصة. فأين العدالة في التعامل في هذا المجال مع جهات غير إفريقية  
قد عرفت إبادات جماعية و تصفيات عرقية إطلع عليها القاضي و  
الداني. لقد ضرب عليها ستار من التكتم، و تغاضت عنها المحكمة  
الدولية لما عرف عنها من السيطرة التي تخضع لها من طرف القوى  
التي توصف بالعظمى و المتحكمة في تسيير العالم بمختلف  
الوسائل.

إن الحديث عن حقوق الإنسان هكذا معمما على كافة الدول  
غير واقعي، وضرب من الخيال

والمحال، ما دامت الأوضاع مختلفة من دولة إلى أخرى، والمستويات

متباينة أمنيا واقتصاديا

واجتماعيا.

فحين ما تبلغ دولة ما ذلكم المستوى الحضاري المزدهر والذي

يطمح إليه كل وطني غيور، سيتمكن معه آنذاك الحديث عن

الحقوق كلها، و على رأسها ما يسمى حقوق الإنسان بجدارة و

استحقاق.

لذا يمكن اعتبار الحديث عن حقوق الإنسان في الظروف الحالية

والمتوترة نوع من التحدي

والإستفزاز لشعور المواطنين الذين هم واعون كل الوعي بهذه

الأفكار النيرة، ولكنهم لا يزالون يعيشون أوضاعا دون طموحاتهم،

آملين أن تتحسن بفضل الله وتضافر جهود المخلصين من أمثالهم

ليمكن الحديث بعدها عن مثل تلكم القيم.

ومن جهة أخرى لا يجب التركيز إلا على المطالبة بالحقوق فقط، لأن ذلك يفرز سلوكيات سلبية وذهنيات استهلاكية مع مرور الزمن.

وفي الحقيقة إن الحقوق تقابلها الواجبات. فحري إذن أن يسعى كل واحد لأداء واجباته حتى تكون مطالبته بالحقوق معقولة ومقبولة.

هذا ويجب على أي طالب لحق مهما كان مشروعاً أن يراعي إمكانيات بلده وظروفه، حتى لا يكون ما يطلبه شططا أو تعجيزاً فيصاب بإحباط، أو يضطر أن يدخل في صراع عقيم.

وفي الختام إن فكرة حقوق الإنسان هكذا كما يعتمد عليها حتى من لا يفقه مداها قد أدت في بعض الحالات إلى استعمال سياسي، أضر حيث كان من المفروض أن يعين على إصلاح للأوضاع، أو يساهم في تغييرها بحكمة وتبصر، فتأتي بالثمار المرجوة منها.

هذه بعض الخواطر حول شعار حقوق الإنسان الذي أصبح يرفع  
هنا وهناك عن حق أو باطل، فلا يجب أن يعقد مثل هذا الشعار  
أي مخلص، ما دام يعي بعده بعمق، بل يجب أن يدفعه إلى العمل  
بإخلاص لتحقيقه قولاً وعملاً.

العطف يوم 18 فيفري 2016

عبد الوهاب بكلي

وزير سابق